

منصة ماجنيت تطلق تقريرها الأول من نوعه بعنوان "مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2019" بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي

التقرير المدعوم بالبيانات يقدم أرقاماً ومعطيات مهمة حول أبرز توجهات التكنولوجيا المالية بما في ذلك الاستثمارات الجريئة وصفقات التخارج والقطاعات الفرعية والمحركات الرئيسية للاستثمار ومقارنات بين الدول مع استمرار وتيرة نمو هذه المنظومة القوية.

أبرز نتائج التقرير:

- وصل عدد الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 181 صفقة على مدار خمس سنوات أي 10% من جميع صفقات الاستثمار المبرمة في المنطقة
- يحتل قطاع التكنولوجيا المالية المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الصفقات في 2018 وخلال 2019 حتى اليوم
- تعتبر خدمات المدفوعات والتحويلات أهم القطاعات الفرعية للتكنولوجيا المالية حيث تستحوذ على 45% من الصفقات خلال 2019 حتى اليوم.
- تعتبر دولة الإمارات مركز التكنولوجيا المالية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تستحوذ على أكبر عدد للشركات الناشئة (46%) والصفقات (47%) و أكبر قدر من التمويل (69%) خلال عام 2019 وحتى اليوم
- تشمل أهم محركات نمو الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية التركيبة السكانية في المنطقة ومسرعات التكنولوجيا المالية والدعم الحكومي من خلال بيانات الاختبار التنظيمية وصناديق التمويل.

الإمارات العربية المتحدة، 22 أكتوبر 2019- أطلقت ماجنيت (MAGNiTT)، المنصة الأبرز في رصد بيانات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الحائز على الجوائز ومركز التكنولوجيا المالية الرائد، اليوم التقرير الفريد والأول من نوعه بعنوان "تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2019".

ويسلط هذا التقرير المفصل الضوء على قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الشركات الناشئة وتمويل رأس المال الاستثماري. ومن خلال النتائج والمعلومات المدعومة بالبيانات، يلقي التقرير الضوء على أبرز التوجهات الرئيسية في قطاع التكنولوجيا المالية بالمنطقة، بما في ذلك الاستثمارات الجريئة وصفقات التخارج الناجحة ومحركات النمو والقطاعات الفرعية والمقارنات بين الدول بالإضافة إلى تناول بعض التجارب وقصص النجاح في هذا القطاع.

وقال ريتشارد تنغ، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي: "نشهد اليوم نمواً سريعاً في اعتماد الخدمات المالية على التقنيات الرقمية. وأحدثت التكنولوجيا المالية نقلة نوعية أعادت تشكيل قطاع الخدمات المالية من المدفوعات والخدمات المصرفية والاستشارات المالية وأسواق رأس المال والتأمين فحفزت الابتكار وعززت مستويات الكفاءة والشمولية المالية. ويعتبر تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجعاً فريداً ومهماً يوفر معلومات مفصلة ودقيقة حول توجهات نمو وتطور قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة مما سيدعم صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمستثمرين في تقديم أفضل المبادرات للمضي قدماً في النمو. ويحمل التقرير أهمية خاصة بالنسبة لسوق أبوظبي العالمي باعتباره جهة تنظيمية ومركزاً مالياً عالمياً، إذ يكشف عن احتياجات الصناعة ويلقي الضوء على أفضل السبل لاستقطاب وتأمين المزيد من الاستثمارات والتمويلات لدعم منظومة التكنولوجيا المالية والارتقاء بها".



بدوره قال فيليب باهوشي، الرئيس التنفيذي ومؤسس منصة "ماجنت"، المنصة الأبرز في رصد بيانات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "أصبحت التكنولوجيا المالية من التوجهات الأكثر نمواً وشيوعاً في المنطقة. لذا من الضروري أن نواكب هذا الزخم الكبير بالاستناد إلى معلومات موثقة بالبيانات وذات شفافية عالية لدعم صانعي القرارات الرئيسيين في الحكومات وتمكينهم من احتضان الشركات الناشئة من خلال المبادرات والبرامج المناسبة بما ينهض بمنظومة التكنولوجيا المالية ويعزز مسيرة نموها."

1. الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية: وصل حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 237 مليون دولار شملت 181 صفقة منذ عام 2015 في الشركات الناشئة أبرمت 51 صفقة منها خلال عام 2019 وحده. وكان عام 2017 حافلاً بالاستثمارات الجريئة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة. واحتل قطاع التكنولوجيا المالية عام 2018 وخلال 2019 وحتى اليوم المرتبة الأولى في المنطقة من حيث عدد الصفقات حيث تخطى عدداً من القطاعات الحيوية الأخرى كالتجارة الإلكترونية والنقل والخدمات اللوجستية.
2. المحركات الرئيسية لنمو قطاع التكنولوجيا المالية: يسلط التقرير الضوء على 6 محركات رئيسية لنمو قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل انتشار الإنترنت وخدمات الدفع الإلكتروني والدعم الحكومي من خلال بيئات الاختبار التنظيمية وصناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية الحكومية والتركيب السكانية للمستهلكين وتوجهاتهم نحو حلول التكنولوجيا المالية والزيادة في توفر رأس المال الخاص. وتسهم هذه العوامل مجتمعةً في دفع مسيرة نمو قطاع التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة مما يسرع ويسهل تبني التقنيات المالية الجديدة.
3. القطاعات الفرعية: في ظل الزخم والنمو الهائل الذي تشهده منظومة التكنولوجيا المالية، استحوذت الشركات الناشئة العاملة في مجال خدمات المدفوعات والتحويلات على الحصة الأكبر من حيث عدد الصفقات منذ انطلاق هذه المنظومة. وخلال عام 2019 حتى اليوم، شكّلت الصفقات في الشركات الناشئة العاملة في المدفوعات والتحويلات نحو 45% من إجمالي الصفقات مع استمرار تصاعد شهية المستثمرين تجاه هذا القطاع الفرعي. ورغم ذلك استحوذت قطاعات إدارة الثروات وأسواق رأس المال والتمويل الشخصي على العديد من الصفقات، في حين حصل قطاع تكنولوجيا التأمين على تمويل كبير وخصوصاً منصات مقارنة التأمين. وتتصدر قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى كتقنية البلوكتشين الخطط الحكومية ويتوقع أن تشهد المزيد من الاستثمارات في المستقبل.
4. التوزيع الجغرافي: نما عدد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مطرد خلال السنوات الماضية بوتيرة تخطت العديد من القطاعات الأخرى. ومنذ عام 2012، سجّل عدد الشركات الناشئة في هذا القطاع معدل نمو سنوي مركباً قدره 39% حيث تزاوّل نحو 310 شركات ناشئة عملها بشكل نشط حالياً في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعتبر دولة الإمارات مركز التكنولوجيا المالية الأكبر في المنطقة حيث استحوذت على 46% من إجمالي عدد الشركات الناشئة في القطاع و47% من الصفقات و69% من إجمالي التمويلات خلال 2019 وحتى اليوم. أما البلدان الأخرى مثل البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية فتشهد منظومة التكنولوجيا المالية فيها المزيد من النمو لا سيما مع إطلاق العديد من المبادرات الخاصة والحكومية لتعزيز هذا القطاع.
5. توفّر رأس المال: قام 37 مستثمراً خلال عام 2019 حتى اليوم، بالاستثمار في شركات تكنولوجيا مالية ناشئة واستحوذ مستثمرو المنطقة على نسبة 86%. لكن 41% من هؤلاء المستثمرين لم يسبق لهم الاستثمار في شركات تكنولوجيا مالية ناشئة مما يعكس تزايد إقبال المستثمرين على هذه الشركات. وعلاوة على ذلك، أطلقت حكومات المنطقة 5 صناديق استثمار مفتوحة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية برأس مال تراكمي يصل إلى 1.4 مليار دولار مما رفع حجم رأس المال المتاح للشركات الناشئة.

ويعد هذا التقرير الأول من نوعه في المنطقة، حيث يتعمق في صناعة التكنولوجيا المالية مع التركيز بشكل أساسي على الشركات الناشئة ورأس المال الاستثماري. وأضاف باهوشي: "بعد ريادة قطاعي التجارة الإلكترونية والنقل والخدمات اللوجستية لمشهد الاستثمارات خلال السنوات الماضية، صعدت التكنولوجيا المالية إلى الواجهة عام 2018. وتجمع هذا القطاع العديد من أوجه التشابه مع قطاع النقل والخدمات اللوجستية لجهة حجم السوق الكبير والقدرة على إحداث نقلة نوعية في نماذج الأعمال والحلول التقليدية على النطاق العالمي."

يُذكر أن التقرير الكامل أُطلق خلال مهرجان فينتك أبوظبي الذي انعقد يومي 22 و 23 أكتوبر وهو متاح عبر الإنترنت على موقع منصة "ماجنت" باللغتين العربية والإنجليزية وموقع سوق أبوظبي العالمي.